

# مبحث في سلامة العربية

- ١ -

كتب كثير من الكتاب في وجوب سلامة العربية ، والحفاظ عليها من الغلط واللعن وسوء التركيب ورداءة الاستعارة ونحو غيرها من المجاز ، وصنف منهم جماعة في هذا الموضوع رسائل يعرفها كل من عني به ، ولكنهم كانوا بين مجيد ومقصر ، ومتساهل ومتحجر ، ومتقلل ومتكرر ، وقد ثبت أن التحجر الشديد دليل على النخر والدعوى العريضة التي لا بينة لها وأن التساهل الكثير دليل على قلة العلم أو التقصي من تبعه الخطأ وكلاهما مضر بالعربية ، محل بالقومية فإن اللغة قوامها ونظامها وأرشد السبل في المحافظة على سلامة اللغة وصحتها ، الاقتصاد والاستقامة ، ومعنى ذلك أن التخطئة والمؤاخذة ينبغي أن تكونا على حسب المقام ، ( فالأسلوب العلمي أشد احتياجا إلى التساهل من الأسلوب الأدبي ) وأن تعتمدا على امتناع وجوه التأويل اللاحظ والقياس المطرد والأشتقاق المستتب والتعريب الرشيق .

فأما التساهل في الأسلوب العلمي فلا ن اللغة العربية حديثة الاتصال بالعلوم والفنون الجديدة ، وقد كان لها عصر ازدهار علمي في العصور الحالية ، كثرت فيه اصطلاحاتها ومعرباتها ، وزادت به مشتقاتها ، ودام نماؤها ، واستديم فتاؤها وبهاؤها ، ولم ينته ذلك العصر المديد إلا بانتهاء حركة التأليف الفني والتصنيف العلمي فيها .

وأما المدافعة في الأسلوب الأدبي فلا ن هذا الأسلوب هو مظهر الفصاحة والبلاغة ومعرض البيان وجمال التركيب ، فلا يجوز فيه التحلل من شروط حسن التأليف ، ولا الترخص في استعمال الكلم ، ولا التسميح في التعبير ، فإن ذلك يؤدي إلى الإبهام والتعقيد اللغوي والمعنوي وهي من المحظورات في علم البلاغة ، إلا أن هذه المدافعة ينبغي أن لا تعتمد على التحكم ولا تستند إلى التكلف والتجني وإنما يجب فيها الرجوع إلى الأحكام اللغوية الصريحة والأقوال الصحيحة والشواهد الفصيحة ، لأن للكلم قيمتين قيمة معجمية وهي التي تذكرها المعجمات واستعمالية وهي التي تضمنها كلام العرب ، وقد تساوى القيمان وربما اختلفان ، وعند الاختلاف يرجع إلى الاستعمال لأنه مظنة القيمة الحقيقية . وكذلك القول في القواعد النحوية ، والقواعد

الصرفية ، فإن الاستقراء السام لكلام العرب اذا خالفها دل ذلك على اختلالها واعتلالها ، وان ادعى لها أنها مبنية على الاستقراء ، فالدعوى الصحيحة لا تخالفها شهادة الاستعمال الذى يعتمد عليه ذلك الاستقراء .

وقد تبينا بكرة مطالعنا لكتب الأدب الفصيحة ومراجعتنا لكتب اللغة العربية أن المعجمات اللغوية أغفلت مقداراً كبيراً من اللغة وأهملت كثيراً من المشتقات ، ولو كان ذلك الأهمال من مؤلفيها إشارة الى القياس ما ذكروا القليل منها ولا فاتهم كثير من التعابير الصحيحة فضلاً عن المولدة المليحة ، ولطالما اغتررنا بما فيها فجررنا جرائر لغوية ، لأننا لم نفرع قبل الاغترار الى ما ذكرناه من التأويل اللاجب والقياس المطرد والانتقاف المستتب ، ولا عولنا على القيم الاستعمالية للكلم ، ولا راعينا التطور الذى هو طبعى فى كل لغة حية .

ومن الواجب علينا أن نشير الى أن جماعة قليلة من اللغويين لم يهملوا الإشارة الى تطور اللغة ولا تركوا الأيماء الى ما لتغير الأحوال وتبدل الدول واختلاف الأقطار من التأثير فيها ، وأبرعهم فى ذلك جارا الله الزمخشري ، فقد نبه فى أساس البلاغة على هذه الأمور ، كالذى قاله فى الكلام على « استأهل » أى استوجب واستحق فإن من اللغويين من لا يراه فصيحاً ، قال « وقد استأهل لذلك وهو مستأهل له ، سمعت أهل الحجاز يستعملونه استعمالاً واسعاً » وعلى ب د د قال : « من الكناية سمعت مرشد بن معضاد الحفاجي يقول : « خرجت أبده » كنى بذلك عن البول وعلى ب خ ن ق قال : « وأملت على أم هبة : أم متواى بالطائف فى كتاب استكسبته الى ابنتها (١) بمكة خفرة تقول : « لكم ياعمى أشكو اليك حر العرى فى وجهى فأرسلنى الى من مخاضب حائكم ما أتبخق به » .

وعلى ب ث ث قال : « وقد انبت هذا الخبر وسمعت من يقول : الروح فى القلب على سيل الركز وفى غيره على سبيل الانبثا » . وعلى ب ث ن قال « أخضبت الارض وصارت بثنية وعسلا وهى خنطة موصوفة ، سمعت شامياً يصفها بالحمرة ويقول قمح الشام انواع منه البثى والكيون والحسن والهويدى والتاقونسى والشيلونى والسوادى » . وقال فى الكلام على مادة ( ت ر ب ) « ووطئت كل تربة فى أرض العرب فوجدت تربة أطيب التراب وهى واد على مسيرة أربع ليال من الطائف ورأيت ناساً من أهلها ، وكان عندنا بمكة التربي المؤتى بعض مزامير داود » .

(١) جاء فى طبعة دار الكتب المصرية تعليق على هذه الكلمة نصه « الى ابنتها هكذا بالأصل ولعلها الى عمتها » وهو صواب .

وعلى ت و ر قال : « وكان رسول الله - ص - يتوضأ بالتور وهو انا صغير وهو مذكر عند أهل اللغة ومررت بباب العمرة على امرأة تقول لجارتها : أعيرينى تويرتك » .  
وعلى خ ص ص قال « وسددت خصاصة فلان » جبرت فقره . وسمعت أهل السراة يقولون : رفع الله خصتك » . وعلى د ف ن قال « وفيه داء دفين وهو الذى لا يعلم به حتى يظهر شره وسمعت من العرب من يقول فى رائية ذى الرمة : أبياتها كلها دفن أى غامضة معماة » .

وعلى الز مخشرى فى الاهتمام بلفظة عصره والتطور الذى يصيب الكلمات أحمد الفيومى وهو من ضعفاء اللغويين<sup>(١)</sup> ، قال فى ج ف ف من الصباح « والتجفاف : تفعل بالكسر شئ تلبسه الفرس عند الحرب كأنه درع والجمع تجافيف ، قيل سعى بذلك لما فيه من الصلابة واليوسة » وقال ابن الجوالقى : التجفاف معرب ومعناه ثوب البدن . وهو الذى يسمى فى عصرنا بركبطلوان » . وفى ع م ر « والعمارية : الكحاوة كأنه نسبة الى الاسم » . ونجد قريبا من هذا فى تاج العروس .

وأفرد ما أشرنا اليه من الجديد فى اللغة والطارىء عليها واحد بل انسان من اللغويين أحدهما شهاب الدين الخفاجى مؤلف « شفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل » ، ذكر فيه الجديد واقتديم وخدم العربية خدمة مشكورة سجيىس الليالى<sup>(٢)</sup> ، واقتدى به دوزى العلامة الهولندى قالف مستدركا لمعجمات اللغة العربية ، وفسره بالافرنسية ، وألف فى هذا الضرب مع ادماجه فى الاصول المستشرق لين الانكليزى وفسر معجمه بالانكليزية ، ومع سعيهما المشكور فانهما كثير من الانفاظ المولدة ، فان الاحاطة بها مستحيلة .

واللغة فى الحقيقة كالعين الجارية الغزيرة العد ، يتدفق منها الماء المعين ، فجديدها ممتزج بقديمها ، وجريانها مستلزم لتجدد مائها ، قال المجد الفيروز آبادى فى القاموس « والتيروز أول يوم من السنة معرب نوروز ، قدم الى ( على بن أبى طالب ) شئ من

(١) انظر الى استدلاله على تفكير « منسديل » فى « ندل » من مصباحه قال « المنديل مذكر قاله ابن الانبارى وجماعة ، ولا يجوز التأنيث لعدم العلامة فى التصغير والجمع فانه لا يقال منديلة ولا منديلات ولا بوصف بالمؤنث فلا يقال منديل حسنة فان ذلك كله يدل على تأنيث الاسم . فاذا فقدت علامة التأنيث مع كونها طارئة على الاسم ، تعين التذكير الذى هو الاصل » قال ذلك مع أنه ذكر قاعدة التصغير للمؤنث الذى تلحقه التاء فى « صغر » من مصباحه بأن الاسم لا تلحقه التاء الا اذا كان ثلاثيا مثل قديرة وعيينة ، وذكر فى « قدم » أن قدام مؤنثه وتصغر بالهاء فيقال قديديمة وأنه لا يصغر رباعى بالهاء الا قدام ووراء » . فتأمل ذلك واقرا مادة « نال » .

(٢) والثانى أبو منصور الجوالقى مؤلف « المعرب » .

الحلاوى ، فسأل عنه ، فقالوا : للنيروز . فقال « نيرزونا كل يوم » ، وفي المهرجان قال « مهرجونا كل يوم » \* والسبب في ذلك أن النيروز والمهرجان لما دخلا في العربية واستعملا في صدر الاسلام استلزما اشتقاق فعلين لهما فسبق الامام غيره الى اشتقاقهما ، ولم ينكر عليه أحد ذلك الاشتقاق لأنه جرى على طبيعة العربية ، وذلك أن اسم كل من العيدين استعير للحلوى فكان معنى « نيرزونا ومهرجونا » : قدموا لنا حلوى النيروز والمهرجان أو أطعموناها . كما قالت العرب « زودونا وعسلونا وتمرونا » أى أعطونا زادا وعسلا وتمرا . »

وذكر الشافى في كتابه « الديارات » أن أبا بكر أحمد بن محمد اللبادى الشاعر من أهل القرن الرابع للهجرة كان يلبس أبدا على ثيابه لبادا أحمر وأنه مدح أبا القاسم يوسف بن يوداذ بن أبى الساج نصار الى داره فلما دخل الدهليز قال له الحاجب - وقد أنكر زيه ولباده - : أى شئ أنت ؟ قال : شاعر ، وقد مدحت الأمير . فقال لبعض من بين يديه « زبطره » فزبطره وانصرف ، وكتب الى بكر بن محمد بن أحمد كاتب الافشين أبياتا منها :

فلما انتهيت الى داره جزيت على مدحه زبطره  
فأنكرت جائزتي منهم وكانت لعمر أبى منكره

فليت شعري ما هذه الزبطره ؟ فليس لها أثر في كتب اللغة القديمة ولا في المستدركات ، ولكن ظاهرها يدل على أن لها علاقة بمدينة « زبطرة » <sup>(١)</sup> فمن ملك الروم توفيل بن ميخائيل أوقع في سنة « ٢٢٣ » بأهل زبطرة : قتل وأسر ممن بها من الرجال وسبى الذرية والنساء ومثل بمن صار في يده من المسلمين وسمل أعينهم وقطع أنوفهم وآذانهم <sup>(٢)</sup> ولم يخرج أهل زبطرة الأسرى من بلاد الروم الا في قداء سنة « ٢٣١ » <sup>(٣)</sup> . وعلى هذا يكون معنى « زبطره » فعل به بعض ما فعل ملك الروم بأهل زبطرة في الحرب .

فللغة العربية قابلية طبيعية لمجاراة الزمن وللتطور تطورا معتمدا على طبيعتها في النحت والاشتقاق والتعريب ، ومعرفة هذه الطبيعة واجبة على من عنى بها ووكل اليه

(١) بالكسر ثم الفتح وسكون الطاء المهملة وراء وهاء : مدينة كانت بين ملطية وشمشاط .

(٢) كامل ابن الاثير في حوادث هذه السنة .

(٣) التنبيه والاشراف للمسعودى « ص ١٦٢ » من طبعة مصر .

الحفاظ على سلامتها بدفع المخل عنها وازدافه المعنى لها اليها ، فالازدافه نوع من التوقى والاستعداد يعين على بقائها صحيحة زامية كما يحفظ التوقى الجسد من الامراض ويستديم صحته .

وقد اصاب اللغة وقواعدها شىء من الضعف والابتذال والحيث بتحكيم شعرها فى نشرها ، على أن فريقا من العلماء عدوا الشعر المحتوى على ما يخالف اللغة وقواعدها من الضرائر التى تسوغ للشاعر دون الناثر ، ولكنهم اختلفوا فى تعيينها ، فجماعة من النحويين ادخلوا صدرا من الضرائر فى قواعد النحور وذكروا أنها مخالفة للنثر ولكنها سائغة وجارهم فى ذلك فريق من اللغويين ، وآخر كتاب ألف فى الضرائر الشعرية هو « الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر » من تأليف العلامة السيد محمود شكرى الآلوسى (١) قال فيه « وذهب الجمهور الى أن أغلاط العرب ليس من قبيل الضرورة وانها لا تغفر لهم ولا يمدحون فيها ولا يتابعون عليها كما يتابعون فى الضرائر » (٢) ، ثم قال تحت عنوان « انابة حرف مكان حرف » :

« وقد عد ابن عصفور هذا الباب من الضرائر الشعرية فى كتابه فقال : ومنه انابة حرف مكان حرف . وأورد لذلك عدة شواهد منها قوله :

اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

أراد « عنى » ووجه ذلك أنها اذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه ولذلك استعمل « على » بمعنى « عن » (١) ... ثم قيل : وهذا الذى قاله ابن عصفور لم يذكره غيره كيف وقد ورد فى القرآن والحديث وغيرهما وغاية ما قيل انه لا يطرد فى كل موضع « وأيد ذلك بقول لابن جنى فى الخصائص (٤) .

وانا أرى كثيرا من الحق فى قول ابن عصفور ، وقد ذكرنا بيان العلة فى ذلك فى موضع آخر من مواضع النشر (٥) ، والذى ورد منه فى القرآن الكريم يوضحه ما ورد فى مادة ( ق و م ) من الصحاح للجوهري فى « والاستقامة الاعتدال » ، يقال : استقام

(١) شرحه وطبعه ( الأستاذ محمد بهجة الاثرى ) فى المطبعة السلفية بمصر سنة ١٣٤١ .

(٢) الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر « ص ٤٦ »

(٣) فى الأصل « من » وهو من غلط الطبع الذى لم يصحح .

(٤) الضرائر « ص ١٤٦ - ٧ » .

(٥) اراجع مقال « القول الناجع فى الغلط الشائع » فى الجزء الثالث من المجلد الرابع والعشرين من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق .

له الامر ، وقوله - تعالى - : فاستقيموا اليه • أى فى التوجه اليه دون الآلهة • • ومنه يعلم أن هذا الباب يعتمد على الحذف والتقدير ، وهذا الحذف وتقديره من أسرار البلاغة فى اللغة العربية ، أفلا ترى أن قولنا « غادر فلان بغداد الى البصرة » لا يتجه الا بتقدير « قاصدا الى البصرة » وقولنا « من لى بفلان ؟ » لا يصح الا بتقدير « من آت لى بفلان » أو « من ظفر لى بفلان » وقولنا « خرجت فاذا<sup>(١)</sup> » به واقفا بالباب « لا يصح الا بتقدير « خرجت فاذا أنا شاعر به واقفا بالباب » أو ما فى معناه ، وقولهم فى المثل « الذود الى الذود » لا يصح الا بتقدير « الذود مضموما الى الذود ابل » ومنه يعلم أن قولهم « الامر لك » هو غير قولهم « الامر اليك » ففى الثانى تقدير « مسند وموكول » فتكون الجملة « الامر موكول اليك » • وقلة البناية بهذا الباب جعلتهم يحارون فى قوله تعالى « من أنصارى الى الله » فالتقدير - والله أعلم - « من أنصارى ضارعين الى الله » أو « متوجهين الى الله » أو « متوسلين الى الله » أو « لاجئين الى الله » وكلها بمعنى واحد وتقدير جماعة من المفسرين أنه « من أنصارى مع الله » ليس له معنى واضح سوى أن يكون « من أنصارى منضمين الى الله » أو فى الانضمام ، وإذا رجعنا الى تأويل صاحب الصحاح الذى نقلناه آنفا كان تقديره « من أنصارى فى الضراعة أو التوجه أو التوسل أو اللجوء الى الله » ، والذى يعنينا التقدير حسب ، والتقارب فى المعنى بين المقدرين •

وضمن سلامة اللغة لا يستوجب الاقيات على روحها ولا رميها بالجمود والعجز ولا اتخاذ قواعدها غايات لا ذرائع الى البيان بها ، فالتقد اللغوى والتقد النحوى معروفان منذ زمن الكسائى اذ ألف كتاب « ما تلحن فيه العامة » • وألفت بعده كتب فى هذا الفن وفى لحن الخاصة ، ولكننا فى عصرنا لا نطمع من الخاصة فى أن يتكلموا باللغة الصحيحة المعربة فضلا عن العامة وإنما أصبحت اللغة العربية صناعة لا يجيد الكتابة بها الا من يدمن تعلمها فيتقنها اتقاناً تاماً ، فى الكتابة والقراءة ، ويجب أن يكون فرق بين الذى يريد أن يكتب بها والذى يريد أن يكتب فى نقدها ، وهذا الفرق هو كالفرق بين التاجر الذى يعامل الناس ويبيعهم بالدرهم والصيرفى الذى حرفته نقد الدراهم والمعاملة بها معا ، وكنا أشرنا الى أن جماعة من الكتاب صنفوا فى التقد رسائل يعرفها كل

(١) هذا هو القول الصحيح ، ورفع « واقف » من الخطأ ، ودعوى أن الباء زائدة وهم من الأوهام فقد جاءت فى قولهم « فاذا أنا بفلان واقفا » وهذا يدل دلالة قاطعة على أنها ليست بزائدة •

من غنى بهذا الشأن ولكنهم كانوا بين مجيد ومقصر ومتساهل ومتحجر ومتقلل ومتشر - كما أومأنا اليه - .

وأشيع كتب النقد اللغوى فى أيامنا لغة الجرائد « للشيخ ابراهيم اليازجى وهى المقالات التى نشرها تباعا فى مجلته انضياء » و « تذكرة الكاتب » لاسعد خليل داغر وقد كان نشر قسما من مقالاتها فى مجلة المضمار ، ولكنه كان دون ابراهيم اليازجى علما ومعرفة بالنقد ، حتى لقد أنكر ما جاء على وفق القواعد التحوية وكلام العرب ،<sup>(١)</sup> وكان الغلط يحدث فى كلام فحول اللغة ، زلزل بعضهم ينتقد على بعض فما ظنك بأسعد خليل داغر وغيره من المعاصرين لنا وان سبقونا الى الغاية المحتومة ؟ وقبل أن نعرض امثله من نقدهم ونذكر رأينا فيها نجب أن ننقل ما قاله العلامة السيد شهاب الدين محمود الحسنى الألوسى فى الاحتجاج لاستعمال « كافة » اسم فعل استعمالا مطلقا ، قال :

« ومقتضى الوضع أن كافة لا يلزمه ما ذكر ( من استعماله بمعنى جميع منكرا منصوبا فى الناس خاصة ) . فيستعمل كما استعمل « جميعا » معرقا ومنكرا بوجوه الاعراب فى الناس وغيرهم . والظاهر الجواز لا نألو اقتصرنا فى الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرتنا الواسع وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم ، ولما لم يخرج عما وضع له فهو حقيقته وانذى يشهد له العقل السليم أنه لا مجيد عما قلناه الا للمكابر ومعاند ، على أنه قد ورد فى كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه كما فى كتاب عمر ابن الخطاب رضى الله عنه لآل بنى كأكلة<sup>(٢)</sup> فان فيه « قد جعلت هكذا لآل بنى كأكلة على كافة بيت مل المسلمين مثنى مثقل ذهب ابريزا ، كته عمر بن الخطاب وختمه » وعلى ختمه « كفى بالموت واعظا يا عمر<sup>(٣)</sup> » .

فانذى ينتقد على الناس لفهم لا يجديدا من الاخذ بهذا الرأى السديد ، واذا

(١) كتخطئته من قال « سافر فلان فى السكة الحديد » - ص ٤١ - وزعمه أن صواب هذا التركيب « السكة الحديدية » مع أن قول الفائل هو الصحيح وقوله هو الغلط ، بما صرح به النحويون وما جاء فى كلام العرب ، لأن معنى « السكة الحديدية » غير معنى « السكة الحديد » التى هى ترجمة « شمن دى فير » بالفرنسية .

(٢) منهم القاضى عماد الدين أحمد بن اسماعيل الكاكلى الأردبيلى من أهل القرن السابع للهجرة ، ذكره ابن الفوطى فى معجم الالغاب قال « هذا من أولاد القضاة الذين يتوارثون بمكتوب (كذا) ، عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب رضى الله عنهما » (ج ٤ ص ٩) من نسختنا .

(٣) كشف الطرة عن الغرة « ص ٨٦ » .

ثبت عنده خطأهم في كلمة من الكلم أو عبارة من العبارات فعليه أن يذكر صوابها أو ما يقوم مقامها والا كان كالطبيب الذي يدعى أنه يعرف الداء ولا يستطيع أن يصف الدواء ، بل هو دون ذلك الطبيب الناقص العلم .

### توفرت الخبرة :

ومما عده أسعد داغر في تذكرته غلطا قولهم « يجب أن تتوفر فيه الخبرة التامة وهذا الامر لم تتوفر فيه الاسباب الكافية » . قال « يستعملون الفعل توفر بمعنى وفر أو توافر أى كثر ، فيقولون يجب أن تتوفر .. وهذا الامر لم تتوفر .. وفي اللغة : توفر عليه رعى حرمانه وصرف همته اليه » .<sup>(١)</sup> انتهى قول أسعد .

والحقيقة أن « رعى حرمانه » غير « صرف همته اليه » لأن التوفر الأول على الانسان والتوفر الثاني على الاشياء ، فاخلط بينهما توحيد لمعانيهما وليس ذلك بصحيح قال الزمخشري في أساس البلاغة « وتوفر على صاحبه : اذا رعى حرمانه . وتوفر على كذا : اذا كان مصروف الهممة اليه » . و « كذا » كناية عن الشيء والعدد - كما هو معلوم - وقد تستعار الحرمة للشيء فيستعار لها الفعل على الاتساع ، ولكن ذلك لا ينفي استقلال « توفر على كذا » .

ومما يبعث على العجب من نقد مؤلف التذكرة أنه لم يذكر اكثر معاني مادة « و ف ر » مع انها تدل على الكثرة والتكثير والحفظ والابقاء والارعاء وانكمال والاكمال والتمام والانمام والجمع والاجتماع والصيانة والوقاية وما الى ذلك ، ولا أشار الى أن الثلاثي « وفر » له رباعي هو « وفر توفيراً » قياساً وسماعاً ، ولا أوماً الى ان الصنفين أجمعوا في مذهبهم الصرفي على أن لكل « فعل » متعدد مطاوعاً على وزن « تفعل » فإن جاء في اللغة « وفره توفيراً » بمعنى « اكمله اكمالاً وأتمه اتماماً وجمعه جمعا » ففي ذلك جواز اشتقاق « توفر »<sup>(٢)</sup> عندهم ، والمؤلف تابع لهم ومحتج بأقوالهم وما قيس على لغة العرب فهو من لغتهم ، قلت هذا على مذهب من يرى المطاوعة .

(١) تذكرة الكاتب « ص ٦٦ » .

(٢) قال الزمخشري في المفصل « وتفعّل يجي مطاوع فعل نحو كسرتة فتكسر وقطعته فتقطع وبمعنى التكلف نحو تشجع وتصبر وتحكم وتمراً ... ومنه تقيس وتنمر ، وبمعنى استتعمل كتكبر وتعظم وتعجل الشيء وتيقنه وتقصاه وتشبته وتبينه . وللعمل بعد العمل في مهلة كقولك تجرعه وتحساه وتعرفه وتقوّه ... وبمعنى اتخاذ الشيء نحو تدبرت المكان وتوسدت التراب ... وبمعنى التجنب كقولك تحوب ... ، ومما زاد عليه الرضى « صيرورة الشيء ذا أصله » كتناهل وتآلم وتاكل وتأسف .

وبتفرقا معانى صيغة « تفعل » نعلم أن « توفر » مطاوع « وفرة توفيراً » عند الصرفيين ، فيكون أصل القول « يجب أن توفر فيه الخبرة التامة فتوفر هي » .  
 أى تجتمع فيه الخبرة التامة وتكمل ، و « هذا الامر لم توفر فيه الاسباب الكافية فلم تتوفر هي » أى لم تجتمع فيه الاسباب الكافية ولم تكمل . وبه يعلم أنهم لم يريدوا بقولهم « تتوفر الخبرة ولم تتوفر الاسباب » تكثر الخبرة ولم تكثر الاسباب - كما ظن مؤلف التذكرة - بل ارادوا « تكمل الخبرة وتجتمع » ، ولم تكمل الاسباب ولم تجتمع . ذلك لأن الخبرة محدودة الاجزاء معلومة الصفات ، ولأن الاسباب معدودة محدودة ، فلا تطلب الكثرة فيها وانما يراد اجتماعها وكمائها .

وقد أورد الشيخ ابراهيم اليازجى فى كلامه على الاقتصاد « توفر » من تأريخ المسعودى وأرسله ارسال الافعال المسلمة الصحة قال (١) :

« فمن ذلك ما جاء فى مروج الذهب للمسعودى فى الكلام على خلافة المعتضد نقلا عن ابن حمدون أن المعتضد أمر أن ينقص حشمه ومن كان يجرى عليه من كل رغبة أوفية ... قال ابن حمدون : فعجبت من ذلك فى أول أمره ثم تبينت انقصه فاذا أنه يتوفر من ذلك فى كل شهر مال عظيم (٢) » .

فانظر الى قوله « يتوفر » فهو بمعنى « يجتمع » ولو كان « التوفر » يفيد الكثرة ما قال « مال عظيم » ولا كفى بذكر المال ، وعلى هذا يكون قوله « تتوافر الخبرة ولم تتوافر الاسباب » بعيدا عن المراد كل البعد ، فالتوافر هو ذو الكثرة مطلقا ، وانما المراد « التوفر » أى التجمع والاجتماع والوجود المتضام الاجزاء .

ولم تقصر كتب اللغة فى ايراد « توفر » الا أنها أوردت منه استعمالين فدلّت صيغهما على الاستعمالات الاخرى ، وقد جاء على الصورة التى يريدّها الكتاب فى الاغانى لأبى الفرج الأصفهاني ، قال بشار بن برد : « ان عدم النظر يقوى ذكاء القلب » ويقطع عنه الشغل بما ينظر اليه من الاشياء فيتوفر حسه وتذكر قريحته (٣) . فتوفر الحسن كتوفر الاسباب وتوفر الخبرة ، وجاء فى كتاب (٤) طاهر بن الحسين الذى يوصى

(١) لغة الجرائد « ص ١٥ » .

(٢) اختصر اليازجى الخبر ، وتمتمه فى الاصل « ج ٢ ص ٤٦٢ » طبعة عبدالرحمن

محمّد و « ج ٤ ص ١٦٨ » طبعة دار الرجاء .

(٣) الاغانى « ج ٣ ص ١٤٢ » من طبعة دار الكتب المصرية .

(٤) قال أبو الفضل أحمد بن طيفور « تنازعه الناس وكتبوه وتدارسوه وشاع

أمره حتى بلغ المأمون فدعا به وقرى عليه » .

فيه ابنه عبدالله : « فكثر خراجك وتوفرت أموالك »<sup>(١)</sup> .

وقال الشريف المرتضى في شرح :

شغارة تقذ الفصيل برجلها قطاردة لقوادم الإبكار

« وقوله : تقذ الفصيل برجلها ، أى تركله وتدفعه عن الدنو الى الرضاع ليتوفر

اللبن على الحلب »<sup>(٢)</sup> . . . . .

فقوله « ليتوفر اللبن على الحلب » معناه ليجتمع لبنها ويتحفل . وركب زياد يوما في السوس يطوف الضياع والزرع فرأى عمارة حسنة فتعجب منها فخاف أهلها أن يزيد في خراجهم فلما نزل دعا وجوه البلد وقال : بارك الله عليكم فقد أحسستم العمارة وقد وضعت عنكم مئة ألف درهم . ثم قال : « ما يتوفر على من تهالك غيرهم على العمارة وأنهم جورى أضعاف ما وضعت عن هؤلاء الآن »<sup>(٣)</sup> . . وقال عز الدين ابن أبي الحديد في الرد على الشريف المرتضى في قضية فذك « فليت شعري كم مقدار ما يتوفر على أبي بكر وستة نفر معه وهم من جملة خمسين ألفا . . . . . أترى يكون المتوفر على أبي بكر وشهوده من التركة عشر عشر درهم ؟ ما أظن أنه يبلغ ذلك »<sup>(٤)</sup> .

وقال الثعالبي في ترجمة بديع الزمان الهمداني « واختص بالدهخدا »<sup>(٥)</sup> أبي سعيد محمد بن منصور - أيداه الله تعالى - ونفقت بضائعه لديه وتوفر حفظه من عادته المعروفة في اسداء المعروف والافضال على الافاضل<sup>(٦)</sup> . . وقال القاضي الاكرم العلامة على بن يوسف المعروف بابن القفطي في ترجمة فلوطرخس « كان فيلسوفا مذكورا في عصره يعلم جزءا متوفرا من هذا الشأن » وفي ترجمة أبي الحسن بن غسان الطيب المصري « وكان لأبي الحسن هذا أدب متوفر وشعر حسن »<sup>(٧)</sup> . . وقال شمس الدين ابن خلكان في ترجمة عماد الدين بن يونس « وتوفرت حرمة عند الظاهر أكثر مما كانت عند أبيه »<sup>(٨)</sup> . . وأنشد أبو عبدالله الحسين بن علي اللغوي البصري النمرى لما مات أبو عبدالله محمد بن المولى الأتردي - وكان بينهما تنافس -

(١) أخبار بغداد لابن طيفور « ص ٣١ » طبعة عزة انعطار الحسيني .

(٢) أمالي الشريف المرتضى « ج ١ ص ٥٦ » .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد « ج ٤ ص ١٣٦ » .

(٤) المرجع المذكور « ص ٩٢ » .

(٥) في معجم الأدباء، لياقوت الحموي « الدهخواه » ج ١ ص ٩٦ طبعة مرغليوث .

(٦) نيتيمة الدهر « ج ٤ ص ٢٤١ » طبعة الصاوي .

(٧) أخبار الحكماء « ص ١٧٠ ، ٢٦٣ » من طبعة مصر .

(٨) الوفيات « ج ٢ ص ٥١ » من طبعة العجم .

وكانت بيتا أبدا هــ توفّر عرضه منها وعرضي<sup>(١)</sup>  
وقال أبو الطيب المتنبّي :

بدر فتى لو كان من سؤانه يوما توفّر حظّه من مانه  
قل ابن عدلان الموصلي فيما قال يشرح هذا البيت « فلو كان بدر من سؤال نفسه  
لكان حظّه أوفّر من ماله<sup>(٢)</sup> » .

وقال ابن عنبه في خبر من الاخبار « فما توفّرت على الطالبين أموالهم<sup>(٣)</sup> » .  
وعلى ما ذكرنا من الشواهد يقال « توفّر الحسن وتوفّرت الاموال ، وتوفّر اللبن على  
الحلب ، وتوفّر عليه المال ، وتوفّر عليه كذا وكذا ، وتوفّر حظّه ، وتوفّرت حرمة ، وتوفّر  
علمه ، وتوفّر أدبه ، وتوفّر عرضه » ، وهذا زيادة على « توفّر فلان على الأمر ، وتوفّر فلان  
على فلان » . فكيف لا يقال « توفّرت الخبرة ولم توفّر فيه الأسباب » ؟ وكيف يدعى المدعى أن  
الصواب « توفّر » والفرق بين الفعلين بعيد ؟ بالفعل « توفّر » بمعنى اجتمع وكمل  
ومعناه هذا مستفاد من لغة زياد بن أبيه وبشار بن برد وطاهر بن الحسين والمتنبّي  
وأبي عبد الله النعماني البصري والشريف المرتضى والنعماني وابن أبي الحديد المدائني  
وابن القفطي وابن خلكان وابن عنبه . فهو مستعمل من اواسط القرن الاول للهجرة  
حتى اوائل القرن التاسع لها ، فليس بدعاً أن يستعمله كتاب العرب في عصرنا وهم  
قد قرؤوه في كتب الادب والاخبار كمقدمة ابن خلدون فانه استعمل « توفّرت الدواعي »  
قال « وهو على ما ذكرناه من الغرابة توفّر الدواعي على نقله<sup>(٤)</sup> » .

#### هو وقور وهم وقور وهن وقور ووقائر

ومما ينبغي التنبيه عليه قولهم « هم وقورون وهن وقورات » يحسبون أن  
« اليقور » يجمع جمع سلامة وليس ذلك الحسبان بصحيح ، قال ابن الحاجب في  
الكافية في جمع الصيغة جمع مذكر سالماً : « وان كان صفة فمذكر يعقل وأن لا يكون أفعل  
فعلاً مثل احمر ولا فعلاً فاعلى مثل سكران ولا مستويافيه مع المؤنث مثل جريح وصبور  
ولا بناء تأنيث مثل علامة » . وقال في الشافية « ونحو صبور على صبر غالباً » . قال الرضي  
الاسترابادي :

(١) المرجع المذكور « ص ٧٢ » .

(٢) شرح ديوان المتنبّي « ج ٢ ص ١٧٨ » لابن عدلان الموصلي ونسب الى  
العكبري خطأ .

(٣) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب « ص ٦٢ » وهذه الشواهد كلها نقلناها  
من « معجمنا اللغوي » ولا يزال مخطوطاً .

(٤) مقدمة ابن خلدون « ص ٨ » من طبعة المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ .

« قوله : ونحو صبور على صبر غالباً . سواء كان للمذكر أو للمؤنث ويستوى في هذا البناء المذكر والمؤنث ، والتاء في فروقة ومولولة للمبالغة فمن قال « فروقة » قال فروقات ومن قال « فروق » قال في جمعه فرق ، كما ذكرنا في شرح الكافية في باب الجمع ، وقد يجمع مؤنث فعول المجرد على « فاعل » كعجوز وعجائز وقلوص وفلاص وجدود وجدائد وذلك لأن علامة التانيث فيه مقدرة فكانه فعولة كما ذكرنا في فعل الاسمي وفعائل أكثر فيه من فعل ولا سيما فيما اختص بالمؤنث كقلوص وجدود . ولا يجمع « فعول » جمع السلامة - كما ذكرنا في شرح الكافية - (١) .

وقال ابن الحاجب في الكافية في شرط جمع الصفة جمع مؤنث سالماً : « وشرطه أن كان صفة وله مذكر فأن يكون مذكراً جماع بالواو والنون » . وقال الرضي الاسترابادي : « وإن لم يكن في النصف المؤنث علامة تانيث ظاهرة ولم تكن خماسية أصلية الحروف لم تجمع بالالف والتاء سواء كان لها (٢) مذكر يشاركها (٣) في اللفظ كجريح وصبور ( وسائر ما يستوى مذكراً ومؤنثه ، حملاً لها على مذكراتها المتنوعة من الجمع بالواو والنون ) أو لم يكن له مذكر أصلاً كحائض وطلق ومطل « ثم قال شارحاً : « ومعنى هذا الكلام أن المؤنث على ضربين إما أن يكون له مذكر أولاً ، فإن لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مجرداً عن التاء كحائض وإن كان له مذكر فشرطه أن يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون ، فخرج بهذا القيد « فعلاء أقبل وفعل فعلان » وجميع الأمثلة التي يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح (٤) . »  
والذي نقلنا يدل على أن « فعلاً » الصفة إذا كانت بمعنى « فاعل » مثل صبور بمعنى « صابر » (٥) فإن المذكر والمؤنث فيه يستويان ولا تلحقه علامة التانيث ولا يجمع جمع سلامة ولذلك يجب أن يقال « رجل وقور وامرأة وقور » و « رجال وقر ونساء وقر ووقائر » ومن الغلط أن يقال « امرأة وقورة ورجال وقورون ونساء وقورات » فإذا سمي بالوقورة جاز استعمالها على ضعف كالعجوزة .

(١) شرح الشافية ج ٢ ص ١٣٩ - ١٤٠ « طبعة مطبعة الحجازي بمصر . والموضع الذي أشار إليه وأحال عليه من الكافية هو في ج ٢ ص ٢٠٨ » من طبعة الاستانة الرديئة .  
(٢) في الأصل « له » فكانه أراد « الوصف » .

(٣) في الأصل « يشاركه » .

(٤) شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠٩ « من الطبعة المشار إليها .

(٥) اسم الفاعل بصيغته الأصلية يدل على القلة والكثرة معا فإذا نقل إلى ما سموه المبالغة اختص بالكثرة .

وقد علل الصرقيون امتناع جمع « امرأة وقور » على « وقورات » بامتناع جمع مذكرد « وقور » على « وقورين » ، فالجمعان السلان متفان متفان معا ، وهو تمليل عليل « ضعيف » فانه يقال لهم « ولم امتنع « وقور » المذكر أن يجمع جمعا سالما ؟ فيقولون : لانه لا يقبل تاء التانيث<sup>(١)</sup> مع أنه لا صلة بين أن لا يجمع جمعا سالما وأن لا يقبل تاء التانيث ، بل لا صلة بين ذلك وأن لا يكون له مؤنث أصلا .

والذى أرى فى امتناع جمع « فحول » للمذكر والمؤنث جمعا سالما انما هو كون هذه النصفة معتلة ما بعد العين بأحد أحرف العلة وهو انواء ، فهى شبيهة بـ « فحول » وهذا الوزن - أعنى فعلا - هو الاصل فى النصفة الثلاثية الأصل ، والنصفة عند العرب قديما يستوى فيها المذكر والمؤنث والقليل والكثير ، وتشبهها من صفات اللغات الغربية التى تعرفها صفة النصفة الانكليزية ، قال - تعالى - « ان رحمة الله قريب من المؤمنين » ، وقال - عز وجل - « وكأى من نبى قاتل معرييون كثير فما وهنوا لما أصابهم فى سبيل الله » . وقال الشاعر « قتل لها ان الكرام قتل » وتقول « هم حديق لى » و « هؤلاء عدو لكم » و « امرأة وقاح الوجه » و « جارية بالغ » قال ابن القطايع : بلغ بلاغا فهو بالغ والجارية بالغ أيضا بغير هاء . قال ابن الأبارى قالوا : جارية بالغ . فاستغنوا بذكر الموصوف وبثانيته عن تانيث حفته كما يقال : امرأة حائض . قال الأزهرى ، وكان انشاعى يقول : جارية بالغ ، وسمعت العرب تقوله وقالوا امرأة عاشق<sup>(٢)</sup> . والصحيح هو الذى ذكرناه ، لأن التذكير هو الامر القديم المشترك والتانيث هو الامر الحديث المعارض ، فالافراد والتذكير انما هما رجوع الى الأصل ، وبذلك تعلم أن التانيث فى اللغة حديث وأن جمع المؤنث السالم وجد بعد التانيث ، فجمع التكسير أقدم منه<sup>(٣)</sup> ، ولذلك جمع « فحول » على « فعل » للمذكر والمؤنث وعلى « فعائل » للمؤنث خاصة ، واستغنى بذلك عن جمع المؤنث السالم ، وكذلك القول فى « فعل » بمعنى مفعول مثل « قتل » و « قلى » . واختصاص المؤنث بـ « فعائل » يدل على أن هذا الجمع أحدث من الاول زمانا لأن الاصل الاشتراك ولائ « فعائل » محمول على ملح تاء التانيث فى

(١) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك « ج ١ ص ٤٢ » طبعة مطبعة الاستقامة .

(٢) المصباح المنير « بلغ » وتتمة الكلام فى الاصل .

(٣) ومما يدل على ذلك أن جمع المؤنث السالم جعل لادنى العدد أى القلة « الفصل ص ١٩٥ » مع أن أصل الجمع الكثرة كما هو مقرر فى كتب الصرف ولعل السبب فى ذلك أن النظرة الاولى تستطيع تمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما فيذكر الرائي العدد فان جاوز ذلك أتى بالجمع المبهم العدد الدال على الكثرة .

« فعول » المؤنث ، مع أن خلوه من هذه التاء وامتناعه من قبولها منعاً من أن يجمع جمع مؤنث سالماً ، في زعم الصرقيين ، وهو زعم فيه ما فيه +

ومن أعجب الأمور في هذا الجمع أنه لم يشذ عنه مثال يحتاج به أصحاب « على وفق الأصول » و « على وفق المنهاج » لأن المسموع والمنقول من كلام الفصحاء أن العربية ، وهذه السلامة من الشذوذ عزيزة في اللغة العربية كل العزة .

**لا يقال « فعله وفق الأصول ولا ألفه وفقاً للمنهاج ، ولا وفقه الى الخير » :**

نرى أكثر الكتاب يستعملون « فعله وفق الأصول وألفه وفقاً للمنهاج » والصواب « على وفق الأصول » و « على وفق المنهاج » لأن المسموع والمنقول من كلام الفصحاء أن يستعمل الوفق في مثل هذا الموضع مع « على » استعمال « حسب » ورغم و « قدر » و « نحو » وما إليها ، يقال « أنفق على حسب الوصية وبحسبها » و « فعله على رغم فلان » و « على الرغم منه » و « تكلم على قدر حاجته » و « جرى على النحو الذي عرف » . ولا يصح استعماله غير مجرور بـ « على » إلا إذا كان خبراً في الأعراب أو حالاً متفولة منه ، قال الجوهري « يقال : حلوبته وفق عياله أي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه قال الشاعر (١) :

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد » . ومثله ما في أساس البلاغة ، وقال الفيومي في المصباح المنير « وكسبه وفق عياله أي مقدار كفايتهم » وهو قريب منه ، وقال الخطري في « فقر » من « المغرب في ترتيب العرب » يفسر بيت الراعي المذكور « وفق العيال أي لينها يكفيهم » . وقال الراغب الاصفهاني في مفرداته « الوفق : المطابقة بين الشيئين قال : « جزاء وفاقا » . وفي تمثيله بعض البعد عن المراد ، لأن « وفاقا » وصف بالمصدر ، والمطابقة مصدر صريح فلا يكون بينهما تطابق ههنا : وجرى أكثر كتب اللغة على هذا النقل (٢) ولم يذكر فيها مثل للعبارتين اللتين ذكرناهما آفاً ، أي « على وفق الأصول وعلى وفق المنهاج » . وقد فسر بعض الأدباء « الوفق » بالتوفيق ، قال عوف القوافي يرثي سليمان بن عبد الملك ويذكر عمر بن عبد العزيز :

يا عمر الخير الملقى وفقه سميت بالفاروق فافرق فرقه (٣)

(١) في أساس البلاغة أنه للراعي يشكو ساعي الصدقة ومثله ما في لسان العرب .  
(٢) من ذلك ما ورد في اللسان « وفق الشيء ، مالا له ، وتقول : هذا وفق هذا وواقه وقيقه وفوقه وسبه وعدله ، واحد » .  
(٣) الكامل للمبرد ج ٢ ص ٢١٤ « طبعة الدجموني الأزهرى وذكر هذا البيت في اللسان ولم يذكر السبب في قوله » .

قال المبرد « وقوله : الملقى وقفه ، يقال تلقى فلان خيرا أى جعل يلقاه ، والوقف : التوفيق »<sup>(١)</sup> ، وأنا أرى أن الوقف التمام فيكون معناه « يا عمر الخير الملقى تمام الخير » وقريب منه قول عبدالله الغامدى :

تعبدوا وأقيموا وفق دينكم ان الغالب صلب الله مغلوب<sup>(٢)</sup>  
أى أقيموا دينكم على تمامه وكمالهِ ، على أنه يجوز أن يكون من الإقامة بمعنى البقاء فيكون المعنى « ابقوا موافقين لدينكم » . قال الرمضرى فى أساس البلاغة « وجاء النجوم وفقا : متوافقين قال :

« يهوين شتى ويقعن وفقا »

وذكر فى اللسان « جاء النجوم وفقا أى متوافقين وكنت عنده وفق طلعت الشمس أى حين طلعت أو ساعة طلعت عن اللحيانى « وجاء فى نهج البلاغة فى وصف النملة « رزقها وفقها » . قال عز الدين عبد الحميد بن أبى الحديد المدائنى « ويروى : مكفول برزقها مرزوقة بوقفها<sup>(٣)</sup> » . وقال فخر الدين انطرىحى فى مجمع البحرين ومطلع النبرين « والوقف من الموافقة بين الشيئين كالاتحام ، وقولهم : حلوبته على وفق عياله أى له لبن قدر كفايتهم لأفضل فيه » . وهذا اللغوى انفراد بإضافة « على » الى العبارة المشهورة ، وقال الجاحظ « ذلك المقدار من جميع الصنفين وفق لكثرة حاجاتهم وشهواتهم<sup>(٤)</sup> » . وقال ابن المقفع « فوجده فى جميع الامور وفق عرضه<sup>(٥)</sup> » . فلا تتجرد « وفق » من على الا اذا كانت خبرا أو حالا وقال أبو حيان التوحيدي « وكان منظره وفق مخبره » والشواهد على أن مثل نيك الجملة لا يستغنى فيه عن ذكر « على » قول عمر بن أبى ربيعة :

فما جئنا الا على وفق موعد على ملاء منا خرجنا له معا

ونقل صاحب المصباح المنير فى (شك ك) قولهم « وقد استعمل الفقهاء الشك فى الحالىين على وفق اللغة نحو قولهم من شك فى الطلاق ومن شك فى الصلاة » . وقال ابن التجار فى ترجمة العماد الاصفهاني « وجرت أموره على وفق الصلاح »<sup>(٦)</sup> .

(١) المرجع المذكور « ص ٢١٦ » .

(٢) أساس البلاغة فى « صلب » +

(٣) شرح نهج البلاغة « ج ٣ ص ١٩٩ » .

(٤) الحيوان ج ١ ص ٤٣ طبعة عبدالسلام هارون .

(٥) كليله ودمنة « ص ٣٦٩ » طبعة محمد المرسفى .

(٦) معجم الالقاب « ج ٤ ص ١٢٥ » من نسمختى التى انتسختها لنفسى .

وهذا هو الذي جرى عليه المتأخرون قال الرضى الاسترابادى فى شرح انكافيه  
« ج ٢ ص ٣٤٥ » فى باب نعم وبش: « ويجوز أن يأتى قبل المخصوص أو بعده  
تميز أو حال على وفق مخصوصه » .

ومما قدما يستبين أن « الوفق » هو القدر والمقدار والمكافاة والكفاء ، فإذا  
استعمل لبيان الطريقة أو الحال أو الهيئة وجب جره بعلى نحو « جئنا على وفق موعد »  
و « استعملوا الشك على وفق اللغة » . و « جرى على وفق الاصول وألف على وفق المنهاج »  
والظاهر من رواية لهج البلاغة جواز أن يقال « بوفق الاصول وبوفق المنهاج » كما قالوا  
« بحسب » و « برغم » و « بقدر » .

و « الوفق » عندى أصل اشتقاق الفعل « وافق » لأن الصفات المحافظة على وصفيتها  
والمقتلة الى الاسمية ، هى الاصل فى الاشتقاق فلاسود سابق لفعله « سود »  
و « الأبيض » سابق لفعله « بيض » و « اللابن والتامر والدارع » سابقة لأسماء الفاعلين  
المعنوية ، ولا تتفق دائما مع أفعالها ان كان لها أفعال ، وعليه يكون « الوفق » سابقا  
للفعل « وافق » فى الوجود ، ولما كان يراد به المفاعلة وجب أن يكون على « فعل » بكسر  
الفاء وسكون العين ، كمثل وشبه وعدل وقرن وسلف وتبع وند وضد والف ، ولكن  
الواو فى أوله امتعت من الكسر كما امتعت واو « زوج » من سبق الكسرة لها فقبل  
« زوج » ووجهه « زيغ » وكذلك « الزور » بمعنى المزاور ، ولكنه خضع للتطور فجعل  
« زيرا » وخص بالنساء فقيل « زير نساء » أى مزاور لهن ، فكأن الرقة جاءت منهن .  
وان لقائل أن يقول : ان « الزور » هو جمع قديم للزائر مثل « أهل وأهل  
وراكب وركب وسافر وسفر وشارب وشرب وصاحب وصحب وقائم وقوم ووافد  
ووفد » وغير ذلك ، فيصح على هذا أن يكون الوفق جمع « الوافق » مثل « الراجل  
جمع الرجل » و « حسب » بمعنى كاف فكأنه جمع حاسب ، و « رهط » فكأنه جمع  
راهط ؟ فيقال له : ان ذلك واه بالاضافة الى قول اللغويين : ان الوفق من  
الموافقة ( كذا ) بين الشيئين كالالتحام ، على أن الموافقة والتوفيق مشتقان من الوفق ،  
فوافقته : صار وفقا له كما تقول « آخاه : صار أخا له » و « طابقه : صار طبقا له » ووقفه له  
جمعه وفقا له فكأنه لفق له كما تقول « وكله أى جعله وكىلا وقدره بمعنى جعله قائدا ،  
ولما كان الاصل « هذا وفق لهذا » و « كان هذا وفقا لهذا »<sup>(١)</sup> وجب أن تبقى اللام فى

(١) قال الجاحظ فى البيان والتبيين « ج ٢ ص ٢٠ » طبعة مصطفى محمد سنة  
١٩٢٦ « ومتى شاكل - أبقاك الله - ذلك اللفظ معناه ، وأعرب عن فحواه وكان لتلك  
الحال وفقا ولذلك القدر لفقاً » .

هذا المجرور أيضا حين تعلقه بالفعل أو مصدره فيقال « وفقه الله للنجاح » و « توفيقه للنجاح » ولا يجوز أن يقال « وفقه الله الى النجاح » لأن المعروف في كلامهم أن تعاقب اللام الى للتخفيف مثل « دعا له وقصد له واعتدى له » ولا يصح العكس أبدا ، وقد وقع هذا الغلط في عبارة لصالح الدين الصفدي قال « وأسأله التوفيق الى التحقيق »<sup>(١)</sup> ، والظاهر أن هذه العبارة كانت السبب في انتشار هذا الخطأ في مصر وغيرها من الأقطار التي تتعاطى الكتابة باللغة العربية ، وقد نهت عليه غير مرة ، ويحسن بي أن أذكر الشواهد على اجماع أهل اللغة والأدباء على أن النصاب « وفقه للامر » لا « وفق اليه » لأعصد القياس بالسمع .

قال الامام على - ع - في كتاب له الى أهل مصر : « عصمكم الله بالهدى وثبتكم بالتقوى وفقنا وإياكم لما يجب ويرضى » . وقال محمد بن أبي بكر الصديق - رض - في خطبة له خطب بها أهل مصر « فان رأيتم من ذلك عملا بغير الحق فارفعوه الى فاني بذلك أسعد وأنتم بذلك جديرون وفقنا الله وإياكم لصالح العمل »<sup>(١)</sup> . وجاء في وصية للامام على - ع - كتبها من صفين الى ابنه الحسن - رض - « ورجوت أن يوفقك الله فيه لرشدك وأن يهديك لقصدك »<sup>(٢)</sup> . وقال في خطبة له يصف فيها المناققين : « نحمده على ما وفق له من الطاعة وداد عنه من المعصية »<sup>(٣)</sup> . وجاء في العهد المعزوي اليه « وأنا أسأل الله بسعة رحمته وعظيم قدرته على اعطاء كل رغبة أن يوفقني وإياك لما فيه رضاه »<sup>(٤)</sup> . ومن كتاب له الى قسم بن العباس « وفقنا الله وإياكم لمحابه »<sup>(٥)</sup> . ومن الكلام المنسوب اليه « الهم أنت خلقتني كما شئت فارحمني كيف شئت ووفقني لطاعتك حتى تكون ثقتي كلها بك وخوفي كله منك »<sup>(٦)</sup> وقال ابن المقفع « والرجل العالم الموفق للخير »<sup>(٧)</sup> .

(\*) الفيت المسجى في شرح لامية العجم « ج ١ ص ٦ » بالمطبعة الازهرية سنة ١٣٠٥ هـ وجاء في أساس البلاغة « والله يوفق عبده للطاعة وفي الطاعة » . واستعمال « في » لا ينفي اللام فكانه « يوفقه للفوز في الطاعة » .

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد « ج ٢ ص ٢٦ ، ٢٩ » نقلنا من « كتاب الغارات » لابراهيم بن سعد بن هلال الشافعي .

(٢) الشرح المذكور « ج ٤ ص ٢٤ » .

(٣) المرجع المذكور « ج ٢ ص ٥٥٦ » .

(٤) ج ٤ ص ١٥٣ .

(٥) ص ٢٢٣ .

(٦) (٧) كليله ودمنة « ص ٣٩٨ » .

(٦) ص ٥٦٤ .

وقال أبو العباس المبرد في أول الكامل: « والله التوفيق والحول والقوة واليه  
مفرعنا في درك كل طلبة والتوفيق لما فيه صلاح أمورنا » ، وقال في موضع آخر  
« يقال أوزعك الله شكره أى وفقك لذلك » .

وقال النابغة الذبياني :

فريع قلبى وكانت نظرة عرضت حينا وتوفيق أقدار لا أقدار<sup>(١)</sup>  
وهذا الشاهد أقدم زمانا مما ذكرنا من الأقوال ، إلا أن مذهبنا تفضيل الشرع على  
الشعر في الاستشهاد . وقال الحكيم بن عبدل :

فأعفيتى لما رأيت زمامتى ووقفت منى للقضاء المسدد  
وقال أبو نواس يمدح الأمين :

ملك تقصر المدائح عنه هاشمى موفق للصواب<sup>(٢)</sup>  
وقال أبو العتاهية في فتح الرشيد لهرقلة :

ألا نادى هرقلة للخراب من الملك الموفق للصواب<sup>(٣)</sup>  
وقال مروان بن أبي حفصة :

موفق لسيل الرشد متبع يزنيه كل ما يأتى ويجنب

وعلى ذلك جرى المتأخرون في كتبهم ، قال الشريف المرتضى في تعريف « الاذن »  
الوارد في قوله - تعالى - : « وما كان لنفس أن تؤمن إلا باذن الله » : « ومنها أن يكون  
الاذن هو التوفيق والتيسير والتسهيل ، ولا شبهة في أن الله يوفق لفعل الايمان ويلطف  
فيه ويسهل السبل اليه »<sup>(٤)</sup> . وقال أبو حيان التوحيدي « ولا يسعد بدعوته إلا  
من وفق لاجابته وأذعن لطاعته »<sup>(٥)</sup> .

وجاء في الفرج بعد الشدة « فحمد الله على ما وفقه له »<sup>(٦)</sup> . وقال الجوهري في ت و ب  
« تاب الله عليه وفقه لها » يعنى للتوبة . وقال في ض ل ل « وفلان يلومنى ضلة اذا لم يوفق  
للرشاد في عذله » . وقال في ي س ر « وقد يسره الله ليسرى أى وفقه لها » وقال  
انزمخشري في ف و ق من الاساس « لا زلت للخير موفقا وسهمك في الكرم مفعوقا » .

(١) جمهرة أشعار العرب « ص ١١٧ » من الطبعة الاولى .

(٢) الطبرى في حوادث سنة ١٩٨ .

(٣) المروج ج ٢ ص ٢٠٨ طبعة المطبعة البهية .

(٤) أمالى المرتضى « ج ١ ص ٣٠ » .

(٥) الامتاع « ج ٢ ص ٢١ » .

(٦) الفرج بعد الشدة « ج ٢ ص ١٧٣ » .

وقال عز الدين بن أبى الحديد « لَأَنَّ اللَّهَ - تعالى - أجرى هذه الأُمُور على أيديهم ووقفهم لها ، والفاعل لذلك بالحقيقة هو الله - تعالى - » (١) وقال عمر رضى الله عنه ، وقد سأله سائل أيجاب المنافق اذا دعا فى ساعة الاستجابة « فان المنافق لا يوفق لتلك الساعة » (٢) وقال ابن أبى الحديد أيضا « ويحتمل أن يكون الذى تمناه - ع - من ابداله بهم خيرا منهم قوما صالحين ينصرونه ويوفقون لطاعته » (٣) . وقال المطرزي « اللهم وفقنا لاصلاح الأعمال » (٤) .

هذه هى الشواهد التى جمعناها من لغة العرب من عصر الجاهلية الى القرن السابع للهجرة ، وكلها مجمعة على استعمال اللام فى مجرور الفعل « وفق » ومصدره ، ونود أن نقل شاهدا معجميا كنا نقلناه من أساس البلاغة فى الحواشى السوابق ، قال الزمخشري « يوفق عبده للطاعة وفى الطاعة » وكنا أوامنا الى أن استعمال « فى » لا يعنى أنها تقوم مقام اللام فكأنه أراد « وفقه الله فى الطاعة للفوز » أفلا ترى أنه قال - وقد نقلنا قوله - فى ف وق وتقول « لا زلت للخير موفقا وسمهك فى الكرم موفقا » ؟ فهذا هو الوجه الذى أبدته الشواهد فى عصر القدماء وعصر المولدين ، وعلى ذلك يكون « وفقه الله للطاعة » غير « وفقه الله فى الطاعة » كما أن « وفقه الله للعمل » غير « وفقه الله فى العمل » وان كان الثانى متوقفا على الاول ، أعنى أنه لا يقال فيه « وفقه الله فى العمل » الا بعد أن وفقه الله للعمل ، وانما دل المجرور بفى على المجرور باللام ، لأن « التوفيق » اختص بالخير ، فذكره كافى فى ارادة الخير وتعيينه . قال تعالى « وما توفيقى الا بالله » ، وقال ابن عباس لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : « وفقك الله يا أمير المؤمنين فلم تنزل موفقا » (٥) . وقد أباحهم هذا الاختصاص أن يتصرفوا فى استعمال التوفيق كجعلهم الانسان « موفقا له » لا موفقا ، قال الجاحظ فى ذكر قس بن ساعدة : « وانما وفق ذلك لقس بن ساعدة لاحتجاجه للتوحيد » (٦) وآل الانساع فى استعمال التوفيق الى التسوية بين الموفق والموفق له فى الجنس ، قال علقمة « قدمت الشام

(١) شرح نهج البلاغة « ج ١ ص ٤٧ » وفى الاصل « بذلك » .

(٢) البيان والتبيين « ج ٣ ص ١٦٢ » .

(٣) الشرح المذكور « ص ١١٥ » .

(٤) المغرب فى ترتيب العرب « ص ٣٢١ » .

(٥) الطبرى « ج ٥ ص ٣٠ » .

(٦) البيان والتبيين « ج ١ ص ٥٦ » من طبعة سنة ١٩٢٦ بمصر ونقله منه البغدادى

فى خزنة الادب « ج ١ ص ٣٧٦ » طبعة دار العصور غير الكاملة .

فقلت : اللهم وفق لى جليسا صالحا . فجلست الى رجل فاذا هو أبو الدرداء ،<sup>(١)</sup> .  
وقال الأخوص الشاعر « الحمد لله الذى وفقكم لى ، ما أحب أنكم غيركم »<sup>(٢)</sup> وهو  
من التوفيق أى جعل الشيء وفقا لغيره ، وكون الموفق ملاقيا مصادفا - كما فى  
لسان العرب - مستفاد من كونه وفقا أى ملائما مطابقا والملائمة والمطابقة بعد  
اللقاء . وجاء فى الشعر حذف اللام على الحذف والايصال قال أبو بكر بن دريد :  
« الله وفقه اتباع رسوله »<sup>(٣)</sup> .

وهو سائح جميل لأنه يلائم اللغة العربية فى ميلها الى التخفيف بالحذف ،  
أعنى حذف حرف الجر وايصال الفعل الى مفعوله ، وهذا مطرد عند العرب فى الأفعال  
التي تصب مفعولا به واحدا وتصل الى الثانى بحرف الجر « اللام » ، لأن حذفها لا يورث  
الجملة التباسا ، ومن ذلك قولهم « كسب عياله مالا » أى لعياله و « كالهم برا » أى كال  
لهم ، « وجناه عسلا » أى له ، قال الشاعر :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا      ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وقد يكون المحذوف غير اللام مثل « حسده الشيء » و « ساهمه العيش » و « اختار  
موسى قومه سبعين رجلا » الا أن القياس فى اللام كما ذكرت .

مصطفى جواد

(١) تاريخ الخطيب البغدادي « ج ١ ص ١٦٢ » .

(٢) الاغانى « ج ٤ ص ٢٤٣ » من طبعة دار الكتب المصرية .

(٣) تاريخ الخطيب « ج ٢ ص ٧٢ » .